الأمم المتحدة

TD/466

Distr.: General
22 April 2012
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الدورة الثالثة عشرة

الدوحة، قطر

٢١-٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢

نحو نمو وتنمية شاملين ومستدامين: ما الدور الذي يمكن أن يؤديه قطاع السياحة؟

حَدَث سابق لانعقاد مؤتمر الأونكتاد الثالث عشر

موجز أعدته أمانة الأونكتاد

(A) GE.12-70079 160512 160512

الرجاء إعادة الاستعمال

نحو نمو وتنمية شاملين ومستدامين: ما الدور الذي يمكن أن يؤديه قطاع السياحة؟

١- أدلى ببيانات افتتاحية كل من السيد سوباتشاي بانيتشباكدي، الأمين العام للأونكتاد؛ والسيد أحمد النُعيمي، رئيس الهيئة العامة للسياحة بقطر؛ والسيد مارسيو فافيا، المدير التنفيذي لمنظمة السياحة العالمية؛ والسيد شيخ سيدي ديارا، وكيل الأمين العام والممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

٢- وشارك في الحوار السيدة ليز روزانا كرامر كامبوس، الوزيرة والأمينة التنفيذية، وزارة السياحة الوطنية في باراغواي؛ والسيد سوراساك بان، وزير الدولة بكمبوديا؛ والسيد مارسيو فافيا، المدير التنفيذي لمنظمة السياحة العالمية، والسيد أنتوني موثاي ماروبينغ؛ سفير ليسوتو وممثلها الدائم لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف.

٣- ورأى المتحاورون أن السياحة واحدة من الصناعات الإبداعية، وشددوا على أن السياحة لا تعني استغلال الثروات الطبيعية والثقافية لتحقيق مكاسب قصيرة الأجل، وذهبوا إلى أن جانب الاستدامة يمثل عاملاً أساسياً لإطلاق المساهمة المحتملة لقطاع السياحة في النمو والتنمية الشاملين والمستدامين. وتوافقت الآراء على أن استراتيجيات السياحة ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار على وجه كامل التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الحالية والمستقبلية للأنشطة السياحية، وأن تلبي احتياجات الزائرين، والقطاع الخاص، والبيئة، والمجتمعات المضيفة. وشُدّد على دور القيادة في هذه العملية، وأيضاً على الحاجة إلى التنسيق فيما بين المنظمات الدولية ذات الصلة، على النحو الذي تجسده اللجنة التوجيهية للسياحة، وكذلك على الحاجة إلى التعاون مع الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف.

٤- وتناولت المناقشات مسألة التسرب، حيث نُظر إليها لا من حيث الخسائر في العائد المالي من السياحة فحسب، وإنما أيضاً من حيث الخسائر المحتملة في الهوية الثقافية والثروة الثقافية بسبب الاستغلال المفرط و/أو التنظيم غير المناسب. وأُشير إلى أن الواردات الموجّهة للبنى التحتية والأنشطة السياحية - حتى وإن كانت استهلاكية - ينبغي أن تُمنَح إعفاءات من الضرائب والرسوم نفسها الممنوحة لواردات السلع الرأسمالية.

٥- وبينما سلَّم المتحدثون بأن واردات معينة من المُدخلات اللازمة للأنشطة السياحية لا يمكن تجنبها، فإنهم شددوا على ضرورة تقوية الروابط مع قطاعات الاقتصاد المحلي الأخرى. وبرزت مسألة تشجيع المدخلات المحلية في صناعة السياحة باعتبارها هدفاً مشتركاً بالغ الأهمية وافق عليه جميع المتحاورين. واعتُبرت عملية تنمية المشاريع المحلية جزءاً لا يتجزأ من أية سياسة للاستثمار، جنباً إلى جنب مع الحوافز المقدمة للمستثمرين الأجانب. وعُرضت مسألة الترويج لمزيج متوازن ("أمثل") من تنظيم المشاريع المحلية والاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره هدفاً إنمائياً مستحسناً للقطاع، وهي مسألة تتطلب روابط محلية لموازنة التسرب

الحتمي. وأُشير إلى أن التسرب (لا سيما تحويل الأرباح الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الخارج) باعتباره "الثمن العادي الذي يجب دفعه" مقابل الاستفادة من نقل أحدث التكنولوجيا، والتمكن من تقديم خدمات الضيافة، وفقاً للمعايير الدولية.

٦- ومع ذلك، اعترف جميع المتحاورين بأن بلدانهم لا تزال ملزمة بأداء "واجبها" لكي تصل إلى "مزيج أصلي" معقول، إذ إن البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً، بطبيعتها، محدودة القدرة على تلبية احتياجات صناعة الضيافة المتزايدة التعقيد.

٧- وسُلّط الضوء على الدور المحفِّز للسياحة في إحداث تغيير هيكلي وتنوع اقتصادي، لا سيما في أقل البلدان نمواً وفي الدول النامية الجزرية الصغيرة. ورُئي أن تمتع بلدين خرجا مؤخراً من فئة أقل البلدان نمواً بقطاع سياحي قوي يؤكد أهمية السياحة في تحقيق الأهداف الإنمائية التي اتُفق عليها في برنامجي عمل بربادوس واسطنبول.

٨- وتبادل المتحاورون الخبرات الوطنية في مجال تنمية السياحة، مثل التخصص في سياحة الاجتماعات والحوافز والمؤتمرات والمناسبات، أو في سياحة الرياضة. وتستلزم مثل هذه الاستراتيجية نهجاً متسقاً في جميع مستويات صناعة السياحة ومع الهيئات الأخرى من أجل ضمان المحافظة على جميع قنوات الاتصال وتبادل المعلومات والاستخبارات.

٩- وشدَّد متحاورون آخرون على ما نتج عن اتباع نهج إقليمي من تآزر ومزايا، حيث استفادت الأسواق السياحية الصغيرة من التدفق السياحي العابر للحدود. وقد حظي هذا التعاون الإقليمي في تنظيم وتسويق المنتجات السياحية المشتركة بتوافق كبير في الآراء فيما بين المتحاورين. وقد ساق جميع المتحاورين أمثلة قوية على الفوائد المشتركة - بداية من المشاريع المنفذة على حوض نهر رائع تطل عليه خمسة بلدان آسيوية مختلفة، وانتهاءً بشلالات ذات أثر مضاعف تتشارك فيه بلدان أفريقية متجاورة.

١٠- ودارت أيضاً مناقشات مستفيضة حول تأمين أفضل إسهام محلي ممكن في نمو السياحة في مجال تنمية الموارد البشرية. واعتبرت توعية خريجي المدارس بمهن السياحة، والتدريب المهني، والدراسات المتعلقة بالسياحة بشكل عام (سياسة المنح الدراسية) جانباً طبيعياً لأية سياسة سليمة في تنمية السياحة، وربما باعتباره شرطاً لا غنى عنه لتشجيع الشعور بالتملك والمحاكاة بين المواطنين. واعتُبرت تنمية طبقة من المواطنين أصحاب المهارات معياراً أساسياً لمعادلة تنمية السياحة.

١١- وبصورة عامة، أبرز المتحاورون مسألة تكوين طبقة من أصحاب المشاريع المحليين، والموظفين المحليين، والموردين المحليين، باعتبارها أهم تحدٍ عام يواجهه راسمو السياسات في مجال السياحة.

١٢- ودارت مناقشة حول مسألة الشراكة بين القطاعين العام والخاص (لا سيما في مجال النقل الجوي) بعبارات إيجابية عموماً، لا لأن هذه الشراكة يمكنها أن تكون استثماراً فعالاً

وخياراً إدارياً فحسب، وإنما أيضاً لأنها تنشر ثقافة حوار وتعاون يمكنها أن تخـــدم أغراضـــاً أخرى عديدة لا تقل أهمية عن تنمية السياحة التنافسية.

١٣- وحظيت أيضاً مسألة السياحة الإلكترونية والاستفادة من وسائط الإعلام الاجتماعية الجديدة بتوافق آراء المتحدثين، حيث أكدوا أهمية تمكين الجهات الفاعِلة في مجال السياحة من تجاوز مشكلة تكاليف التسويق - وهي واحدة من العقبات الأساسية أمام المنافسة الدولية في ميدان السياحة العالمية. ونُوِّه بالعمل الذي يقوم به الأونكتاد في هذا المجال، كما في مجـــالات أخرى متعددة. وبيَّن التوجُّه التلقائي الذي اتخذته المناقشات بالتركيز على العوامل التي تهدف إلى تنمية السياحة، باعتبارها وسيلة للحد من الفقر، الصلة الوثيقة بين عـــدد مـــن بـــرامج الأونكتاد الفرعية ونهج الأمم المتحدة المتكامل إزاء تنمية السياحة.